

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المدير العام للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء،
السيد مدير المدرسة الوطنية للإدارة،
السيدات والسادة أعضاء وفود الدول الشقيقة والصديقة،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أفتتح أشغال هذا الملتقى العلمي الهام، الذي ينظمه
المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء بتعاون مع وزارة
تحديث القطاعات العامة، حول موضوع **التدبير المبني على النتائج**،
مرحبا ترحيبا حارا بجميع المشاركين في أشغاله من النخب الإدارية
بقارتنا الإفريقية.

إن التأكيد على تدارس هذا الموضوع بالذات وعلى هذا
المستوى من تمثيلية الدول المشاركة، يبرز بجلاء الأهمية التي
أضحت تكتسبها إشكالية الحكامة الإدارية، واقتناع المسؤولين بقارتنا
الإفريقية بوجاهة المنظور الحديث للتدبير المرتكز على النتائج بدل
الوسائل.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص عبارات الامتنان إلى
المدير العام لمؤسستنا العتيدة الكافراد على الجهود التي ما فتئ يبذلها
مع مساعديه لاستكشاف ميادين التعاضد والتعاون بين البلدان الإفريقية
في مجال التنمية الإدارية، آملا في أن يمثل هذا اللقاء محطة أخرى
لتقييم مسارات الإصلاح والتحديث التي انخرطت فيها بلداننا منذ
عقود، وفرصة جديدة لبلورة منظور متطور ومتجدد لمقاربة قضايا
التدبير الإداري في قارتنا الإفريقية ترتكز على دعم وترسيخ العقلنة
والشفافية وتحديد المسؤوليات .

ومن هذا المنطلق فقد صار من الضروري، وأنتم تنكبون اليوم
على تدارس هذا المحور التحديتي، أن نجعل من تطوير أنماط التدبير

الإداري، في نطاق التحولات العميقة التي تشهدها القارة الإفريقية، إحدى الغايات التي نسعى سويًا إلى تحقيقها من خلال تعاوننا وعملنا المشترك في إطار المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء. إن التنمية الإدارية لا تستقيم مع الارتجال في التدبير، ولذلك فقد آن الأوان لكي نضع نظام الإدارة بالأهداف في مقدمة الغايات التي يتعين أن تسعى السياسات الإدارية في إفريقيا إلى تحقيقها، لإحلال روابط الثقة وتعزيزها بين الإدارة والمواطنين، ولإرساء علاقات جديدة مع القطاع الخاص من أجل تهيئ المناخ الملائم للمقولة الإفريقية للمساهمة في الجهود التنموية. كما أن انخراط الإدارات الإفريقية في المنظور الجديد للتحديث المرتكز على الشفافية والوضوح سيسرع من وتيرة استقطاب الاستثمارات وتوظيفها على مستوى دول قارتنا الإفريقية، التي ما تزال بأشد الحاجة إليها، لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وللاستجابة بكيفية أقوى وأكثر نجاعة للحاجيات الملحة لمواطنيها.

وفي هذا السياق، باشرت مختلف الدول الإفريقية مراجعات واسعة لمنظومة التدبير العمومي المعتمدة لديها، وعملت على تحديث آلياته المختلفة اعتماداً على مقاربات جديدة وصيغ تدخل مبتكرة. وقد اهدت غالبية بلداننا، منذ سنوات، إلى اعتماد مقاربة أثبتت نجاحها في كثير من التجارب الإدارية العالمية، والمتمثلة في "المقاربة المرتكزة على النتائج"، بوصفها إطاراً منهجياً للتدبير يركز على تحقيق النتائج، من خلال تطوير الأداء وقياس التقدم الذي يتم إحرازه، فضلاً عن اعتماد المراجعة المستمرة بغاية تحسين مسلسل اتخاذ القرارات والتحكم الجيد فيها.

إن انفتاح منظوماتنا التدييرية على مقاربة تعلي من شأن النتائج وتهتم بقياسها وفق مؤشرات كمية ونوعية مضبوطة لمن شأنه أن يساعد بلداننا على التمكن من الانتقال من ثقافة تدييرية تقليدية تعتمد على الوسائل والموارد إلى ثقافة تهتم بالنتائج وبالتغييرات التي تحدثها السياسات والبرامج. وقد أصبحت مؤسساتنا مطالبة اليوم بصياغة

رؤية واضحة لأهدافها، وبتخطيط محكم لأنشطتها وبرامجها، فضلا عن قياس الأداء وتقييم النتائج والتحقق من التأثيرات التي تحدثها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن قيمة هذه المقاربة وأهميتها، لا تكمن في مكاسبها التدبيرية فحسب، بل في مساهمتها أيضا في دعم أسس الحكامة الإدارية ارتكازاً على التعاقد والمسؤولية والشفافية. فالنتائج المرغوب في تحقيقها يتم التفاوض بشأنها، وهو ما يضمن انخراط والتزام مختلف الفاعلين، كما يسمح بالفهم الموحد والمشارك لغايات البرامج ومرامي المشاريع التي يتعين إنجازها.

حضرات السيدات والسادة

إننا نعتقد أننا قد تجاوزنا بما يكفي مرحلة الاستئناس والتعرف على الأسس المنهجية للمقاربة ومستلزماتها التقنية، حيث عقدت لقاءات متتالية لهذه الغاية، مما يجعلنا اليوم أمام رهانات جديدة تتعلق بدعم مكتسباتها واستثمار نتائجها لتطوير منظومتنا التدبيرية وتحديثها. كما تتعلق بتحسيس المسؤولين الإداريين بقضايا إعداد السياسات وصياغة الاستراتيجيات والمخططات وترجمتها إلى برامج عمل يسهل تتبعها وتقييم نتائجها بناء على أهداف دقيقة ومضبوطة .

ووعيا بأهمية تحديث منظومة التدبير العمومي وعقلنته، انخرطت المملكة المغربية في سلسلة من الإصلاحات العميقة الرامية إلى وضع وتفعيل آليات عملية للمراقبة الداخلية والخارجية للمرفق العمومي، وإلى اعتماد الافتحاص والتدقيق كممارسة لتطوير وترشيد أساليب التدبير، فضلا عن اعتماد أسلوب جديد في تدبير النفقات العمومية يروم تحسين الأداء عن طريق توجيه تنفيذ الميزانية نحو النتائج وجعل الاختيارات الاستراتيجية أكثر وضوحا من خلال تدعيم البرمجة المالية المتعددة السنوات. كما أولت بلادنا، من جهة أخرى، اهتماما خاصا لدعم وتطوير تقييم السياسات العمومية، حيث سيتم الشروع في تفعيل المركز الجهوي لتقييم السياسات العمومية بالرباط،

وهو ثمرة تعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بهدف تطوير الممارسة المتعلقة بتحليل وتقييم هذه السياسات على مستوى مجموع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن طريق تقوية قدرات الموارد البشرية وتنمية مؤهلاتها للإضطلاع بهذه المهمة.

حضرات السيدات والسادة

إننا واعدون بحجم العوائق التي قد تقف أمام اعتماد هذا النوع من المقاربات ضمن آليات تدبيرنا العمومي، إذ منها ما يتصل بطبيعة السياق السوسيو ثقافي للإدارة العمومية الإفريقية، ومنها ما يتعلق بمحدودية الموارد المادية والبشرية وتواضعها، غير أنه على الرغم من هذه الصعوبات وغيرها، فقد تمكن عدد وافر من أقطارنا الإفريقية من أن يقطع أشواطاً مهمة فيما يخص اعتماد المقاربة واستثمار إمكانياتها التدييرية.

وفي هذا الإطار، فإننا نتمنى أن تشكل إسهاماتكم الفكرية ومداواتكم العلمية دعماً حقيقياً لمختلف الجهود والمبادرات التي أطلقتها بلداننا في إطار مسلسل الإصلاح وتحديث التدبير ودعم أسس الحكامة الإدارية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أجدد الترحيب مرة أخرى بضيوفنا الكرام متمنياً لهم مقاماً طيباً ببلدهم الثاني المغرب كما أرجو لأشغال هذه الندوة كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.